

The Mauritanian City: A Conceptual Approach

Dr. Mohamed El-Amin Abidine *

Geography Researcher, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott, Mauritania

med.lemine.abidine1989@gmail.com

المدينة الموريتانية: مقارنة مفاهيمية

د. محمد الأمين عابدين *

باحث في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا

Received: 15-07-2026	Accepted: 26-08-2026	Published: 29-08-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية مهمة تتعلق بغياب تحديد دقيق لمفهوم المدينة في الدراسات الجغرافية الموريتانية، مؤكدة على أن المفهوم يعد المدخل الأساسي لفهم التحولات المتسارعة التي عرفها المجال الحضري الموريتاني في العقود الأخيرة. وهناك صعوبة كبيرة في تعريف المدينة الموريتانية نتيجة تداخل الأبعاد التاريخية والإدارية حيث لم تفرد الدراسات السابقة بحثاً مستقلاً يعالجها من زاوية مفاهيمية صرفة. وقد اعتمدت السلطات الموريتانية معايير متغيرة، تتأرجح بين المعيار الإحصائي والإداري والوظيفي. وتعاين المدن في موريتانيا من ظاهرة "ترييف" مستمر، حيث انتقل السكان من الأرياف إلى المجالات الحضرية دون التخلي عن مسكياتهم الريفية وعاداتهم البدوية، مما أنتج مجالاً هجيناً تسيطر فيه العفوية وتغيب عنه "المدينة" بمعناها الثقافي والاجتماعي. كما أسهم غياب المخططات العمرانية الصارمة وهيمنة السكن العشوائي والشبه عصري في أغلب المدن في جعل المشهد الحضري الموريتاني يعاني من اختلالات هيكلية ومورفولوجية عميقة تتطلب إعادة نظر شاملة في كيفية إدارة وتخطيط المجال.

الكلمات الدالة: المدينة الموريتانية؛ المقاربة المفاهيمية؛ المعايير الإحصائية والإدارية؛ ترييف المُدن؛ المورفولوجيا الحضرية.

Abstract

This study addresses a significant issue regarding the lack of a precise definition of the "city" within Mauritanian geographical studies, emphasizing that this concept is fundamental to understanding the rapid transformations the country's urban landscape has undergone in recent decades. Defining the Mauritanian city presents considerable difficulty due to the interplay of historical and administrative dimensions; previous studies have not dedicated independent research to examining the concept from a purely conceptual standpoint. Mauritanian authorities have employed shifting criteria, oscillating between statistical, administrative, and functional standards. Cities in Mauritania suffer from a phenomenon of

ongoing "ruralization," as populations have migrated from rural areas to urban centers without abandoning their rural behaviors and nomadic customs. This has created a hybrid urban environment characterized by spontaneity and a lack of "urbanity" in its cultural and social sense. Furthermore, the absence of rigorous urban planning—combined with the prevalence of informal and semi-modern housing in most cities—has resulted in deep structural and morphological imbalances within the Mauritanian urban landscape, necessitating a comprehensive re-evaluation of urban management and planning.

Keywords: The Mauritanian city; conceptual approach; statistical and administrative criteria; ruralization of cities; urban morphology.

مقدمة

تتسم المدينة بأنها من أكثر الظواهر الجغرافية تعقيدا، نظرا لما لتشابك الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختزنها، وهو ما جعل هذا المفهوم محل نقاش واسع بين الباحثين في الجغرافيا وعلم الاجتماع والتاريخ.

وفي هذا السياق، فقد تتبعنا البحوث والدراسات التي أنجزت في موريتانيا حول المدينة، فلم أعتز على بحث يتناول موضوع المدينة من زاوية مفاهيمية باعتباره موضوعا قائما بذاته، وهو دفعني إلى اختيار هذا الموضوع محاولا سد هذه الثغرة العلمية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في موريتانيا، نتيجة التحولات المتسارعة التي عرفت المجالات الحضرية خلال العقود الأخيرة، وما رفقاها من نمو مجالي سريع، وتغير في وظائف المدن وأدوارها في البلاد. كما يكشف تتبع الدراسات الجغرافية المتعلقة بالمدن في موريتانيا غياب تحديد دقيق لمفهوم المدينة والمعايير التي على أساسها ينصف المجال مدينة.

إشكالية الدراسة

إن البحث في المفاهيم بحث أصيل، وليس ترفا بحثيا كما يعتقد بعض الباحثين، حيث أن المفهوم يعد المدخل الأساسي لعالم الأفكار، حيث أنه لا يمكن حل أي مشكلة فكرية إلا إذا فُككت البنية المفاهيمية لهذه الفكرة، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا المقال والتي يمكن صياغتها في السؤال الإشكالي الرئيسي التالي: "إلى أي حد يمكن تحديد مفهوم دقيق للمدينة الموريتانية في ظل غياب مقارنة مفاهيمية تعالج هذا الموضوع في الدراسات الجغرافية الموريتانية؟" ومن أجل معالجة هذا السؤال الجوهرى انطلقنا من الأسئلة الفرعية التالية:

لماذا؟ فما هو تعريف المدينة الموريتانية؟

لماذا؟ وما المعايير المعتمدة لدى الحكومات الموريتانية لتعريف المدينة؟

لماذا؟ وما المورفولوجيا التي تطبع المدينة الموريتانية؟

فرضيات الدراسة

تعد الفرضية عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي، والهدف منها توجيه الدراسة وتقديم أجوبة أولية للسؤالات المطروحة، وللإجابة على الإشكالية المركزية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- توجد صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم المدينة الموريتانية؛
- لم تُفرد الدراسات الجغرافية الموريتانية بحثا مستقلا يعالج المدينة الموريتانية من زاوية مفاهيمية؛
- يمكن الوصول إلى مقارنة مفاهيمية للمدينة الموريتانية من خلال الجمع بين المعيار الإحصائي والوظيفي والمجالي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

≠ تقديم مقارنة مفاهيمية للمدينة الموريتانية.

≠ تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها للتمييز بين المدينة وغيرها من أشكال الاستقرار البشري.

≠ الإسهام في سد الفراغ المعرفي المتعلق بالمقارنة المفاهيمية للمدينة الموريتانية.

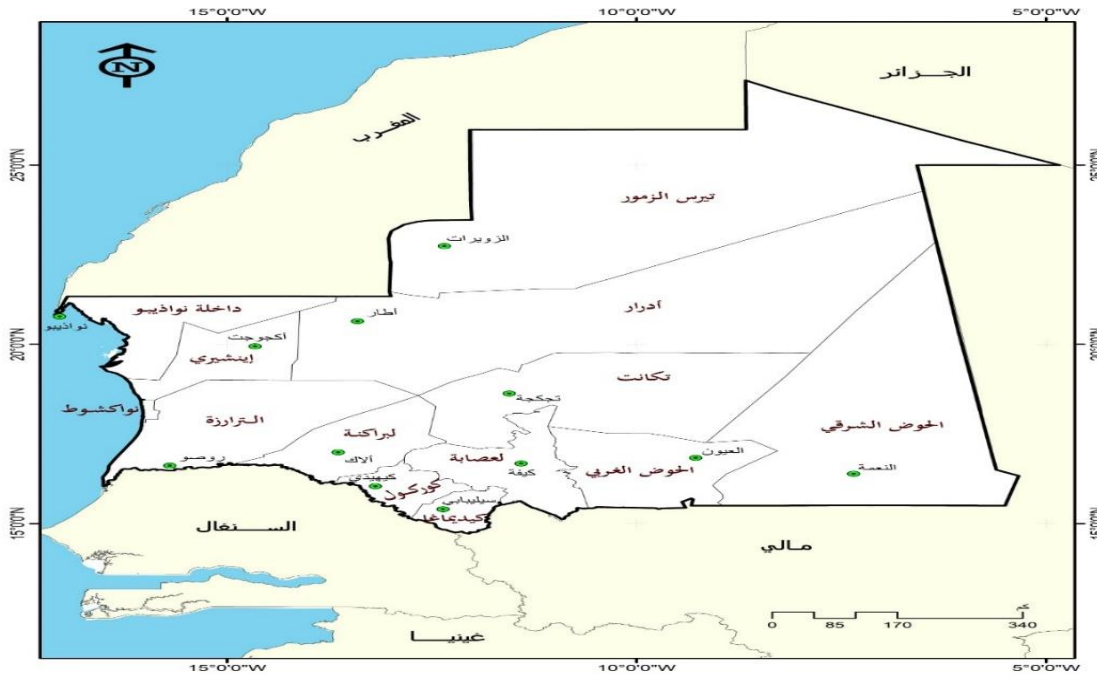
منهجية الدراسة

كانت الخطوة الأولى في سياق إعداد هذه الدراسة، هي الاطلاع على مجموعة من البحوث والأطروحات والمنشورات والتقارير التي تدخل في إطار الجغرافيا الحضرية وجغرافية الأرياف، وقد أسهمت هذه الخطوة في إثراء فكر الباحث كما قدمت تصورا عن طريقة الدراسة ونوعية المراجع التي يمكن الاعتماد عليها، وكذلك تحديد أهم المشاكل التي تواجه الباحث في دراسة المقاربة المفاهيمية. أما الخطوة الثانية فتتمثلت في زيارة المصالح الإدارية للحصول على كل المعطيات المتعلقة بمفهوم المدينة في سياق المجال الموريتاني. وقد اعتمدت هذه الدراسة، أساسا، على المنهج الاستنباطي، وخصوصا منه ما يستوحى من المناقشة النظرية والعقلية للظاهرة المعالجة.

تقديم مجال الدراسة

تشمل الدراسة موريتانيا، التي تقع من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض 15° و 27° شمالا وبين خطي طول 15° و 17° غربا، تحدها من الشرق والجنوب الشرقي مالي، ومن أقصى الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشمال الغربي المغرب، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال. وتبلغ مساحتها 1030700 كلم²، (الخريطة: 1).

الخريطة (1): توطين مجال الدراسة



المصدر: من عمل الباحث، 2026 اعتمادا على التقسيم الإداري.

1. المدينة في موريتانيا: أي تعريف جغرافي؟

تقرض علينا معالجة هذا المحور من البحث أن نعرّج على مسار تعريف المدينة بشكل عام والمعايير المتبعة في ذلك قبل أن نصل إلى التعريف الرسمي للمدينة الموريتانية؛ وذلك من أجل أن تكون الصورة واضحة أكثر ومفيدة فيما يتعلق بالفرق بين الحضر والريف؛ حيث ينبغي أن نعود إلى الوراء قليلا لإعطاء صورة أكثر تكاملا عن تعريف المدينة في موريتانيا، نظرا لأن الكتابات القديمة التي كانت تطلق اسم مدينة على القرى القليلة التي كانت توجد قبل دخول المحتل الفرنسي البلاد بحاجة ماسة إلى تحديد لحجمها السكاني حينئذ. ومما لا ريب فيه، أن جل مدُن العالم إنما اشتهرت باسم "مدينة" دون أن تكون ضوابط الحجم السكاني أو غيره قد وُضعت في الاعتبار، ولكن وظيفتها الحيوية هي التي حولتها ذلك النعت.

لقد تناولت بعض الدراسات مسار الانتقال من القرية إلى المدينة والمعايير المحددة في ذلك لما هو حضري من غيره، مع أن السمات التي تتسم بها المدن في زمن معين ليست إلا صورة عابرة؛ حيث أن هنالك ديناميكيات مختلفة تساهم في تغيير ملامح المدن بصورة مستمرة (Chritian, 1986).

وفي هذا السياق، يشمل مصطلح الحضر كلا من المدينة والريف المستقر على حد سواء؛ ذلك أن سكان الريف مستقرون كما هو الحال بالنسبة لسكان المدينة، بل إن سكان الريف أكثر ارتباطاً بالأرض في حياتهم من نظرائهم الذين يسكنون في المدينة، ورغم ذلك فقد ظل مصطلح الحضر يطلق كمرادف للمدينة، وهو ما جعل هذا المصطلح يستخدم لوصف سكان المُدن.

وهكذا، أصبح الحضر مقابلاً للريف في الكتابات التي تناولت ظاهرة الاستقرار البشري، رغم عدم الدقة في هذا الوضع؛ حيث أن الحضارة بمعناها الواسع هي نتيجة للاستقرار، لذا يلاحظ أن المصدر اللغوي لهما واحد في كثير من اللغات الأوروبية، غير أن الأمر يختلف من حيث الاصطلاح؛ حيث ظل مصطلح الحضر يطلق على المدينة دون الريف (علي، 1985).

وقد عرف ابن خلدون في مقدمته الشهيرة المدينة بأنها: "من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة". وفي اللغة فإن المدينة من الاستقرار، مدن: أقام، غير أن القرية من الاستقرار كما يقول عبد الله عطوي، ثم إن الأساس اللغوي للتمييز ما بين المدينة والريف لا يصلح لتحديد مصطلح المدينة بالنسبة للريف (عطوي، 2002).

ويعرف علي لبيب وآخرون في قاموس الجغرافيا (عربي-فرنسي-إنجليزي) المدينة بأنها: "تجمع عمراني، مهيكَل ومتجانس، يكون جماعياً مكوناً وحدة حضرية، تكثُر وتتنظّم فيه المباني والمسالك، كما تزدحم فيه الحركة والأنشطة الحضرية كالتجارة والصناعة والخدمات الأخرى (وآخرون، 2004).

ورغم كثرة العلماء الذين اهتموا بمفهوم المدينة إلا أنهم لم يقدّموا لها تعريفاً واضحاً؛ ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق بالضرورة على أخرى، نظراً لأن كل مدينة عُرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم، وهو ما جعل بعض هؤلاء العلماء يفسر المدينة على ضوء ثنائيات تقابل بين المجتمع الريفي والحضري، في حين أن بعضهم فسرها على ضوء العوامل الإيكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية؛ حيث أن مفهوم المدينة تطور منذ أن بدأت الدراسات الأكاديمية تهتم به منذ أواخر القرن التاسع عشر عن طريق الجغرافيين الألمان الذين كان في مقدمتهم "ف. راتزل" (F. Ratzel 1981)، الذي عرف المدينة بأنها: "تجمع دائم للبشر، والمساكن البشرية، يغطي مساحة كبيرة، ويوجد في ملتقى طرق تجارية كبيرة"؛ وقد اشتمل هذا التعريف على عناصر مهمة أبرزها: وجود تجمع سكني، ووجود عدد أدنى من السكان، ولا سيما مع وجود التجارة، وقد وافق "راتزل" "فقتار" (H. Wagner 1923) في التركيز على الخاصية التجارية عندما عرّف المدينة بأنها: "نقاط تركّز التجارة البشرية"، ويرى الأستاذ محمد الجديدي بأن هنالك ضيقاً ونقصاً في هذا التعريف نظراً لأن التجارة لا تحتل في بعض المدن إلا مكانة ثانوية (الجديدي، 1996). أما Petit Rebert فيعرف المدينة بأنها: "بنية جغرافية واجتماعية تجمع عدداً كبيراً من الأفراد، ويشغل أغلب سكانها في التجارة والصناعة والإدارة" (Robert, 1967).

ويرى ابيار جورج (Pierre George) أن المدينة: "تجمع سكان متكثّلين محدد بعدد سكاني وبشكل تنظيم اقتصادي واجتماعي حسب الاصطلاحات الإحصائية لكل بلد"، ولئن كان هذا هو تعريف ابيار جورج للمدينة بشكل عام إلا أنه يعطي للمدينة في شمال إفريقيا تعريفاً خاصاً بها؛ حيث يرى أنها هي: "المدينة المحصنة التي تُترجم المدينة القديمة في حوض المتوسط، والتي تتألف من قلعة وقصبة ومركز ديني وثقافي وجامع كبير ومدرسة وسوق تعاوني منظم به شوارع مخصصة للبائعين والحرفيين، ويردّف ببيير جورج قانلاً إن المدينة تتميز بأبعادها ووظائفها في آن واحد، ثم إن دراسة بنية المدينة وتصميمها وتأقلمها مع الحاجيات التقنية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة نموها وتطورها تشكل أبرز أهداف تنظيم المجال الحضري (جورج، 2002).

إن المدينة مجال اجتماعي، وجغرافي، وديمقراطي، وثقافي؛ يتسم بالاختلاف والتمايز وتعدد التركيب الاجتماعي؛ ذلك أنه يرتبط بتعدد المهن وتعدد الممارسات والتخصصات؛ وتحدد المدينة بشروط طبيعية وأنشطة اقتصادية واجتماعية، إنها ذات أبعاد ثلاثة: بيئية، وتكنولوجية، واجتماعية (شكري، 2005).

عموماً، فإن المدينة ظاهرة مركبة ومعقدة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد نجمت عن السجال المتعلق بتعريف المدينة معايير متعددة ومختلفة، يمكن من خلالها تمييز المدينة عن الريف والريف عن المدينة، وإن كان هذا الاختلاف بدأ يضمحل نظراً لتمديد الأرياف الذي يوحد العقلانيات وأنماط الاستهلاك إن لم يكن يوحد حتى المجالات (Burgel, 1993).

وفي هذا السياق، فإننا سنقتصر هنا على بعض التعاريف التي قدمها كل من محمد الجديدي وعبد الله عطوي في كتابيهما اللذين أشرنا إليهما آنفاً (مسائل في الجغرافيا الحضرية، وجغرافية المدن) انطلاقاً من المعايير الآتية:

❖ **معايير الأنشطة الرئيسية للسكان:** ركز بعض الجغرافيين الألمان على هذا المعيار مثل: فون رتشنون (Fr. Vonrichthofen 1908) الذي جعل من المدينة تجمعاً تتمثل وسائل عيشه العادية في تركيز أشكال العمل المخصصة لغير الزراعة وفي المقام الأول التجارة والصناعة.

وفي هذا الصدد ركز "والتر كريستالير" (Waltter Cristaller 1930) على التجارة والإدارة والحرف الصغيرة.

❖ **معايير طرق العيش:** وفق هذا المعيار اعتبر الجغرافي الألماني "ه. بوباك" (Hans. Bobeck) أن المدينة ينبغي أن تعرف حسب ثلاثة معايير، نظراً لأنها تجمع مغلق ذو أهمية ما وحيث تُقضى الحياة الحضرية، ويوافق "ه. بوباك" في هذا التعريف كل من "ج. بوجي قارني" (J. Beaujeu-Garnier) و"ج. شابوت" (G. Chabot) اللذين أضافا أنه كلما حصل انطباع لدى سكان بلد ما بأنهم في المدينة فهم في مدينة، في حين يؤكد كل من "ج. باستي" (G. Bastie) و"ب. ديزار" (B. Deert) على أن أنشطة السكان ومصدر مواردهم ونمط عيشهم تعتبر محددات للخاصية الحضرية.

❖ **المعيار اللاندسكيبي:** ينطلق هذا المعيار من أن المدينة حقيقة مادية مرئية في اللاندسكيبي، يمكن التعرف عليها من خلال مظهرها الخارجي وبنيتها الداخلية (عماراتها الشاهقة ومصانعها ومحلاتها التجارية ومصارفها وفنادقها وشوارعها الإسفلتية المرصوفة).

وفي هذا السياق، يؤكد الجغرافي الألماني "ه. دوريس" (H. dorries) على أهمية المظهر الخارجي للمدينة حينما يعتبر بأن المدينة تعرف بشكلها المنتظم نوعاً ما والمغلق والمجتمع حول نواة يسهل تمييزها.

❖ **المعيار التاريخي:** ووفقاً لهذا المعيار يعتبر "ج. شابو" أن المدينة تعرف قبل كل شيء بوظائفها وبطريقة عيش معينة وبعناصر الماضي التاريخي أو شكل الحضارة، وتصور السكان وعقليتهم؛ ويعطي هذا التعريف أهمية كبيرة للدلالات التاريخية.

وفي هذا الصدد، عرف "مفورد" المدينة بأنها: "حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية"، وقد تحتفظ المدن التاريخية بقلاعها وآثارها مما قد يكون أبلى دلالة من الإحصاء، إلا أن هنالك مدناً ضخمة ليس لها تاريخ كالمدين البترولية العربية ومدن الذهب في جنوب إفريقيا؛ لذلك صار الأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يعتبر أن المدينة تاريخ قديم، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، لكن هذا المعيار لم يحظَ بالقبول من طرف بعض الدارسين والمتخصصين في مجال جغرافية المدن.

❖ **معايير العلاقات الخارجية للمدينة:** يركز فيه بعض الجغرافيين على تعريف المدينة من خلال علاقاتها، ومن هؤلاء الجغرافي الفرنسي "بيار مرلان" (Pierre Miralin) الذي يقترح تعريفاً مؤقتاً للمدينة كمرکز علاقات ومواصلات؛ فالمدينة ليس هنالك مبرر لوجودها إلا كمكان لإعادة تجميع البشر وأنشطتهم... كما لا يوجد مسوّغ لوجودها إلا بقدر ما تمثله كإطار ملحوظ للمبادلات المالية والذهنية.

❖ **المعيار الوظيفي:** لا توجد للمدينة وظيفة واحدة بل إن لها عدة وظائف؛ فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه إلى الصناعة والتبادل التجاري

والصناعات الثقيلة وتجارة القطاعين الخاص والعام والحرف وكل ما له علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتُعرف هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

وفي هذا السياق، يعرف "ديكنسون" (Dinckinson) المدينة بأنها: "محلة عمرانية متكدة، يعمل أغلب سكانها في حرف غير زراعية كالتجارة والصناعة"؛ وحسب هذا التعريف فإن أهم ما تتسم به المدينة هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة التي تمثل وحدة كلية.

المعيار الاجتماعي: يرى واضعو هذا المعيار من أمثال: "روبرت بارك" (Robert Barack) أن المدينة ظاهرة اجتماعية، وليست مجرد تجمعات سكانية، وهو ما يجعل حياتها أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي، ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المتأصلة في هذه العادات، والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن؛ ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

ويوجد خلاف كبير بين علماء الاجتماع فيما يتعلق بتحديد مفهوم متعارف عليه للتمييز بين الريف والحضر، ويعود ذلك إلى اختلاف الخصائص البيئية، والديمغرافية، والاقتصادية الموجودة في كل دولة.

ويرى بعض هؤلاء العلماء أن التفريق بين الحضر والريف يمكن تحديده من خلال التجمعات التي يرتبط معظم السكان فيها بأنشطة مختلفة غير الزراعة كالصناعة، والتجارة، والخدمات...؛ والتي يتجه فيها الاقتصاد نحو سياسات السوق، ويعتمد على التنوع والتخصص وتقسيم العمل.

وفي هذا الصدد، فقد اقترح الجغرافي الفرنسي "إ. دلماسو" (Etienne Dalmasso) مفهومًا تألفيا متعدد المعايير، يعتبر فيه أن المدين هي: "إسقاط على جزء من المجال للظروف الطبيعية، وللإرث التاريخي، ولتفاعلات القوى الاقتصادية، ولجهود التقدم التقني، وللعبقورية الخلاقة للمهندسين المعماريين، وللضغوطات الإدارية، وللعتادات اليومية، وللطموحات الشعورية واللاشعورية لسكانها"، وتوافق "إ. دلماسو" "ج. بوجي" قارني "في هذا التعريف، لكنها تضيف إليه "النظام السياسي".

ويشير محمد الجديدي إلى ملاحظة مهمة تتعلق بأن المفاهيم المقترحة لتعريف المدينة تعددت وتنوعت من قبل الجغرافيين، إلا أنها لم تلقَ رواجًا ولا رضًى من قبل الجغرافيين الحضريين، الشيء الذي جعل السلطات المسؤولة لمختلف البلدان تعتمد معايير مختلفة لتحديد مفهوم المدينة من الناحية العلمية، فكيف اختلفت هذه السلطات حيال هذا المفهوم؟

معايير متعددة لدى الحكومات والسلطات المختصة: تعتبر المعايير المعتمدة من قبل السلطات المعنية متعددة، حيث تشمل المعيار العددي والإداري ومعياري طرق العيش والمشهد الحضري أو التجهيزات الحضرية.

◀ **المعيار العددي الإحصائي:** يجعل هذا المعيار من عدد السكان (حجمهم) مقياسًا للتمييز بين القرية والمدينة، ووفق هذا المعيار فإن المدن هي التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على 2000 نسمة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة، أو هي التجمعات السكنية التي يزيد عدد سكانها على 10000 نسمة بالنسبة للمملكة المتحدة، أو هي التي يبلغ عدد سكانها أو يزيد على 200 نسمة في إيسلندا والنرويج مثلاً، أو هي المراكز البلدية التي يتجاوز عدد سكانها مجتمعين 2000 نسمة في فرنسا مثلاً، أو هي التي يبلغ عدد سكانها 100000 كما في الصين مثلاً، وفي تونس تحدد المدينة بحسب المعتمديات والبلديات وأيضاً بحجم التجمعات السكانية التي تفوق 4000 نسمة (Belhedi, 1998).

إجمالاً، يختلف العدد من بلد لآخر، كما قد يتغير المعيار العددي أو الحجمي داخل كل بلد مع مرور الزمن انطلاقاً من السياسات السكانية المتبعة في كل بلد على حدة.

◀ **المعيار الإداري:** ينطلق هذا المعيار من اتخاذ بعض الدول الصفة الإدارية أساساً لتحديد مفهوم المدينة، وتتمثل هذه الصفة في وجود مجلس إداري أو قضائي في المدينة؛ ففي العراق مثلاً تعتبر المدينة هي: ما كان لها حدود إدارية ويحكمها إداري بمرتبة معينة كمدير الناحية؛ أما في الجزائر فتعتبر مَدناً كل مراكز الدوائر أو المعتمديات إلى جانب عواصم الولايات؛ وأما في تونس فتعتبر المدينة هي كل تجمع سكاني فيه نظام بلدي، وذلك منذ عهد الاحتلال وحتى الوقت الحالي، وهو ما يجعل تعريف المدينة التونسية تعريفاً إدارياً بامتياز. أما مصر وتركيا فقد اعتمدتا في تحديد المدينة المعيار الإداري، وهو الذي لا يزال

مستعملا في بعض البلدان الغربية كبريطانيا وكندا والبرازيل واليابان؛ غير أن هذا المعيار لم يعد مستخدما في العديد من البلدان حسب محمد الجديدي بسبب التعقيدات التي نجمت عنه.

◀ **معيار طرق العيش الحضري:** ينطلق هذا المعيار من اعتبار وجود طرق عيش خاصة بالمدينة وأخرى خاصة بالريف، لذلك اعتبرت مصالحي الإحصاء في بعض البلدان العربية أنه من المهم اعتبار التركيب المهني للسكان النشطين في تحديد مفهوم المدينة مثل بلجيكا وسويسرا، في حين أن فلندا اعتبرت أن المدينة هي كل تجمع تقل نسبة الفلاحين فيه عن 50%.

◀ **معيار المشهد والتجهيز الحضري:** وفقا لهذا المعيار تعرف المدينة بمستوى وتنوع تجهيزاتها العمومية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية...، ففي كوريا مثلا تعتبر مدينة كل التجمعات السكانية التي لا يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة، وتمتلك هياكل إدارية محلية، وتتمتع باستقلالية مالية؛ وفي "الشيلي" تعتبر مُدنا كل مراكز الأعمار التي لها خصائص حضرية واضحة، حيث توجد بعض الملامح العمومية والبلدية؛ وفي السودان تعتبر المدينة كل المراكز التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة أو أكثر وكذلك الحالات التي تكون خاصياتها الأساسية إدارية أو تجارية.

إجمالا، فإنه لا يوجد، لحد الساعة، تعريف جامع مانع وموحد للتفريق بين المدينة والريف؛ نظرا لتعدد المقاييس واختلافاتها، ثم إن المجالات الحضرية والريفية هي منتوج بشري مترابط يمثل تقاطعا للتطورات الداخلية مع المؤثرات الخارجية، مما يجعلها مجالات تتسم بديناميكية وحركية مستمرة، أبرزها تعدد المفاهيم المستخدمة للدلالة على المجالين الحضري والريفي؛ كما أن هذه المجالات تشترك عادة في التحولات العميقة التي تطبعها سواء أكان ذلك على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو المجالي.

وفي هذا السياق، فإن التمدن أو التحضر يشير إلى الانتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري بشكل متسارع، كما أن تشكل المدينة من منظور اقتصادي، كمفهوم لسوق عمل متكامل، يُميز من خلال الأحواض المباشرة للهجرة (اليد العاملة...); وهو لا يعني بالضرورة إهمال الخصائص والمعايير التي يتم من خلالها تحديد علاقات تلك المدينة بظهيرها، ككيان سياسي وإداري.

عموما، يطرح تطبيق هذه المعايير على المدينة الموريتانية تحديات جمة سواء منها المرتبط بوقوع المدينة في منطقة صحراوية قاحلة؛ الأمر الذي ساهم في تواضع الإرث العمراني والحضري في المجال الموريتاني، وأدى إلى سيطرة حياة البداوة والترحال التي تعتمد على نمط العيش السائد لدى معظم السكان في تلك الفترة، علاوة على غياب الدولة المركزية القوية في المجال الموريتاني الذي كانت تحكمه كيانات سياسية قبلية.

إن هذه الأسباب مجتمعة مترابطة ومتداخلة أدت إلى تواضع الإرث الحضري في المجال الموريتاني واحتشام الحضارة العمرانية فيه (وآخرون ي، 1978).

وهكذا، فإن تعريف المدينة الموريتانية بوصفها مدينة صحراوية يطرح إشكالات متعددة شأنها في ذلك شأن المدن الصحراوية عامة، بعضها مرتبط بالمدينة الإسلامية عموما، وبعضها مرتبط بطبيعة المدينة الصحراوية ذاتها.

وقد أثار السؤال الآتي الذي يطرح نفسه بإلحاح شديد: هل تمثل المدينة الصحراوية مدينة بالمعنى التاريخي والحضري، أم أنها مجرد تجمع سكاني يحمل خصائص الاجتماع البدوي رغم استقراره جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين للمدينة الصحراوية (السالم، 2007).

وفي هذا الصدد، يرى الدكتور أحمد مولود بن أيده الهلال أن وصف الحواضر الموريتانية العتيقة بالمُدن مبالغ فيه، ويعتبر "مغالطة منهجية" غالبا ما تربك الدارسين؛ نظرا لأنه يستند على ما تحمله تلك الحواضر من ماضٍ ثقافي مشرق، غير أنها لم تكن كذلك من الناحية الحضرية؛ نظرا لأن تلك الحواضر الصحراوية لا تتوفر فيها الشروط الفعلية للمُدن؛ وهذا ما يجعل الباحث أحمد مولود يقول إن مصطلح "مدينة" قد استقاه من استعماله حديثا للدلالة على تلك الحواضر دون تبصُّر أو تأصيل علمي؛ حيث اعتبر الباحث أن المصادر المحلية لم توظف بشكل مطلق مصطلح مدينة للدلالة على تلك الحواضر، ذلك أن

الصيغة المستعملة غالبا بالنسبة لتلك المصادر حينما نتحدث عن هذه الحواضر فإنها تطلق عليها مصطلح "القصور" لا المدن، بل إنها في بعض الأحيان تصفها بالقرى.

ويرد أحمد مولود قائلا إن السبب الذي جعل هذه المصادر تطلق مصطلح "قصور" على هذه الحواضر والتجمعات السكنية هو وعيها بأنها لم ترق إلى أحجام المدن، وخير دليل على ذلك تصنيف منظمة "اليونسكو" لأربعة من هذه الحواضر ضمن قائمة التراث العالمي تحت مسمى "قصور موريتانيا التاريخية"، وليس "مدن موريتانيا القديمة"؛ وهو ما جعله يدعو إلى تسمية الأشياء بمسمياتها (الهلال، 2014).

وفي هذا الصدد، يؤكد الباحث أحمد مولود على أنه لا يوجد ما يسوّغ استخدام مصطلح لا ينطبق على هذه الحواضر والتجمعات السكنية، وإن كانت تمثل النمط الوحيد الذي وصل إلى البلد من "المدن"، مع أنه لا ينطبق -حسب رأي الباحث- على هذه الحواضر (القصور الصحراوية) من الناحية الإجرائية مصطلح مدينة، إلا إذا كان بصورة مقيدة مثل: "مدن صحراوية" أو "مدن قوافل" على أساس أنها تحولت تاريخيا إلى محطات لمسالك التجارة الصحراوية غربا.

وبناءً على ما سبق، فمن الضروري الانتباه إلى ضبط المصطلح المعبر عن المدينة الموريتانية عامة وبوتلميت خاصة، وإن كانت مدينة بوتلميت ليست مدينة تاريخية بالمفهوم الضيق للكلمة، إلا أنها تنضوي ضمن المدن الموريتانية بصفة عامة والمدن الترابية بصفة خاصة، وقد درج الخطاب الرسمي على وصف هذه الحواضر بالمدن في أحيان كثيرة؛ وهذا ما يفرض علينا إيجاد تعريف للمدينة الموريتانية والمدينة الترابية بوصف مدينة بوتلميت واقعة في المجال الترابي، وذلك من أجل التمييز بين التجمعات الحضرية وتلك التي لا تمت بصلة للحضر، فكيف نجد تعريفا للمدينة الموريتانية؟

1.1 التعريف الرسمي للمدينة الموريتانية: تعريف يتجاهل غالبا الواقع الحضري

أدى السجال الذي دار بين المهتمين بالمدينة الصحراوية إلى تعدد المعايير الحكومية والجغرافية المستخدمة في تعريف المدينة، وبناءً على هذه المعايير يمكن تمييز المدينة عن الريف والريف عن المدينة.

1. لقد مرّ مسار التفريق بين المدينة والقرية في موريتانيا بتاريخ طويل؛ حيث لم تكن توجد معايير للتمييز بين المدينة والقرية، ذلك أن مصطلح مدينة كان يطلق قديما على كل تجمع سكاني دائم الاستقرار، تقام فيه صلاة الجمعة بشروطها ومبانيه مشيدة بالحجارة أو بالطين، وسكانه كثيرون مقارنة بالتجمعات المجاورة، وتقام فيه أنشطة ثقافية واقتصادية مختلفة، أهمها: التجارة بدرجة أولى ثم الزراعة بدرجة ثانية، كما قد يمارس سكانه الرعي أيضا. وضمن هذا السياق ينبغي التنبيه إلى أن جل الجغرافيين المختصين في مجال جغرافية المدن يكاد يتفق على أن المجال الموريتاني وفق المعايير المتبعة في الوقت الحالي في التفريق بين المدن والقرى لم يكن يتوفر على الأقل في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي لموريتانيا على مدّن؛ نظرا لأنه في هذه المرحلة كانت توجد فيه حواضر ومَحَلّات أقرب إلى القرية من المدينة.

ومن هنا نجد أن تعريف المدينة الموريتانية تعريف تألّفي يأخذ بعين الاعتبار معايير متعددة تشمل المعيار الإحصائي (العددي) والإداري والتاريخي والتجهيزي والوظيفي...

عموما، لم تعرف المدن الموريتانية في العهد الحديث تعريفا ثابتا، ذلك أن المتتبع للإحصاءات والمسوح التي قامت بها الدولة الموريتانية، والتي تمثل أهم المصادر لتحديد المراكز الحضرية في موريتانيا، يلاحظ من خلال هذه الإحصاءات أن هنالك شرطين أساسيين إذا توفّر أحدهما في أي تجمع سكاني اعتُبر ذلك التجمع حضرياً، وهذان الشرطان هما:

← إذا بلغ عدد سكان التجمع 5000 نسمة فأكثر؛

← وإذا كان التجمع عاصمة لولاية أو مقاطعة تُقدّم خدمات إدارية واقتصادية وثقافية وصحية (المعيار الإداري والتجهيزي والوظيفي).

وهكذا، فقد تبنّت موريتانيا في مرحلة الستينيات تعريف إداريا (1961-1965)، لكنها تخلّت عنه في السبعينات (1977)، وفي الإحصاء الأخير (2013) اعتبرت أن كل عواصم المقاطعات مدّن بغض النظر عن أحجام

سكانها، مع الإبقاء على معيار الحجم السكاني بالنسبة لباقي المستقرات البشرية؛ غير أن تلك التعاريف من الناحية الجغرافية تبقى جزئية وغير كافية، حيث تخفي العديد من أبعاد تطور المدن. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير شهدت تغييرات من أجل مواكبة الواقع الحضري والسكاني في موريتانيا، خاصة وأن مفهوم المدينة يتطور باستمرار ويزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

1.1.1 تعريف إحصائي وإداري متغير للمدينة الموريتانية:

ظل تعريف المدينة الموريتانية يشهد مدا وجزرا، ولم يعرف حتى في العصر الحديث ثباتا واستقرارا؛ حيث تبنت موريتانيا في أول حصر للسكان ما بين 1961-1965م تعريفا إداريا للمدينة اعتبرت بموجبه أن كل مستقر بشري يكون عاصمة لولاية أو عاصمة لمقاطعة فهو مدينة.

وقد وصل مجموع المستقرات التي انطبق عليها هذا الشرط 26 مدينة تراوح عدد سكان الواحدة منها ما بين 9528 نسمة (مدينة أطار عاصمة ولاية آدرار) و735 نسمة (تامشكط وهي عاصمة مقاطعة تابعة لولاية الحوض الغربي).

تجدر الإشارة إلى أنه لم تصل في موريتانيا في تلك الفترة الممتدة ما بين 1961-1965م مدينة بلغ عدد سكانها 10000 نسمة، في حين أن مجموع سكان هذه المدن لم يتجاوز 87795 نسمة؛ أي ما نسبته 8.9% من مجموع سكان موريتانيا (indistriuel, 1973).

وقد تراجعت الدولة الموريتانية عن هذا التعريف في الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 1977، حيث اقتضت مفهوم المدينة على عواصم الولايات بغض النظر عن (أحجام سكانها)، علاوة على اعتبارها المستقرات البشرية التي يبلغ سكانها 5000 نسمة فأكثر مَدُنًا؛ وقد توفّر هذان الشرطان أو أحدهما في 16 مدينة، بلغ سكان نواكشوط التي تعتبر أكبرها حجما (134704 نسمة)، أما أصغرها حجما فمدينة افديرك (العاصمة السابقة لولاية تيرس زمور قبل أن تحل محلها مدينة ازويرات مع بداية التهيئة للإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 1988) التي لم يتجاوز عدد سكانها 2135 نسمة.

بيد أنه في الإحصاءين العاميين للسكان والمساكن لسنة 1988 و2000، فقد اعتبرت الدولة الموريتانية أن جميع المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة تعتبر مراكز حضرية، أما في الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2013م، فقد اعتبرت الدولة الموريتانية أن كل عواصم المقاطعات مَدُنًا بغض النظر عن حجم سكانها، لكنها أبقت على المعيار العددي للسكان بالنسبة لباقي المستقرات البشرية.

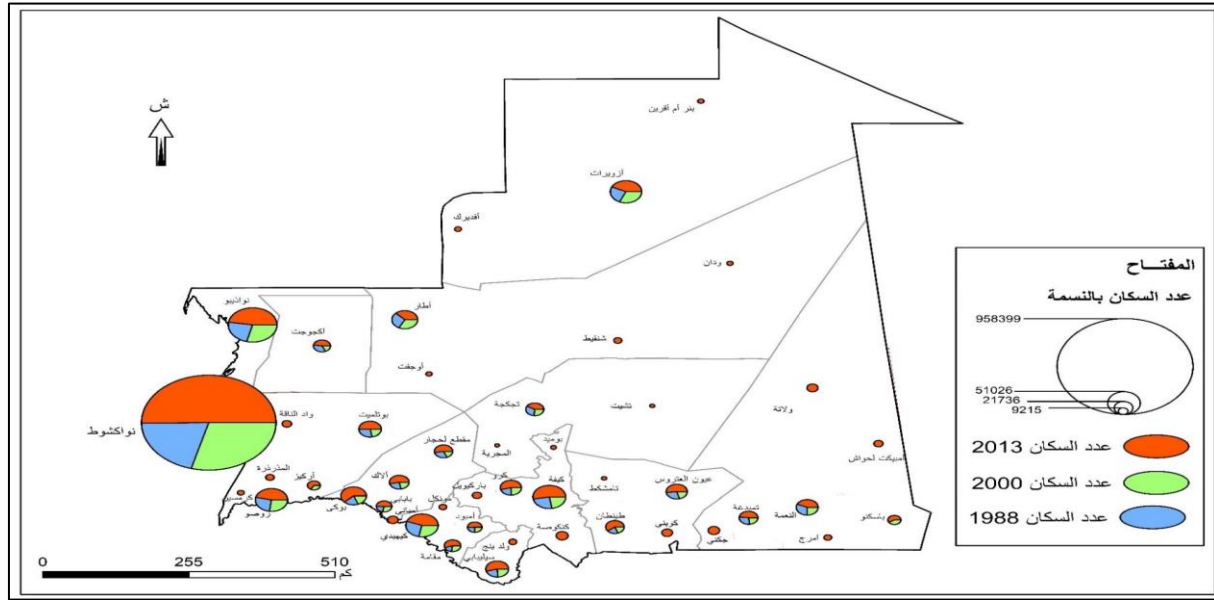
إجمالا، فإن مختلف التعريفات الأنفة الذكر، تبقى جزئية وغير كافية من الناحية الجغرافية؛ ذلك أنها تخفي العديد من أبعاد تطور المدن، لذلك سنحاول تطبيق التعريف الأخير على المدن التروزيية التي تعتبر مدينة بوتلميت واحدة منها.

1.1.2 أي تعريف إحصائي للمدن الموريتانية؟

اعتمادا على التعريف الإحصائي الذي اعتبر أن كل تجمع سكاني بلغ عدد سكانه 5000 نسمة مدينة، نجد أن من أبرز المراكز الحضرية في البلاد لسنة 2013 روصو (51026 نسمة)، وبوتلميت (26926 نسمة)، والركيز (11617 نسمة)، وواد الناقة (9215 نسمة)، والمذرذرة (7421 نسمة)؛ غير أنه بموجب الإسقاطات السكانية لسنة 2019م لأعداد بعض التجمعات السكانية، نجد أن التجمعات التي اعتُبرت مَدُنًا بموجب المعيار الإداري كان اعتبارها وجيها؛ ذلك أن مدينة "تگنت" بلغ عدد سكانها 6458 نسمة، وكرمسين 5400 نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن المعيار الإحصائي، رغم اعتماده لدى بعض الدول، فقد تم تجاوزه في العديد من البلدان. وهكذا، يبدو التعريف الإحصائي غير كافٍ لتعريف المدينة التروزيية؛ حيث يخفي أبعاد التطور السالب أو الموجب للسكان، فقد فقدت بعض المراكز صفة الحضرية حين تناقصت أعداد سكانها شأنها في ذلك شأن المدن القديمة في موريتانيا، يضاف إلى ذلك أنه توجد مراكز ذات أعداد سكانية هامة تزيد عن الرقم المحدد في المعيار الإحصائي المعتمد (5000 نسمة)، ولكن خصائصها العامة ما زالت ريفية، مع أنه توجد مراكز أقل منها عددا، وفيها العديد من سمات الحياة الحضرية، إلا أن المعطيات الإحصائية الرسمية، فيما يبدو، لم تضع تلك الاعتبارات في الحسبان.

الخريطة (2): أحجام المدن الموريتانية ما بين 1988 - 2000 - 2013



المصدر: من عمل الباحث بناء على الإحصاءات العامة للسكان والمساكن لسنوات 1988 و 2000 و 2013.

1-1-3- المدن الموريتانية حسب المعيارين الإداري والتجهيزي: تجمعات سكانية بوظائف إدارية

تعرف المدينة عادة بأنها: "المكان الذي تتركز فيه الخدمات العمومية والخصوصية، ويعتبر المعيار الإداري من المعايير الرسمية المعتمدة في تعريف المدينة، وينطلق هذا التعريف من اتخاذ الصفة الإدارية أساساً لتحديد مفهوم المدينة؛ في حين أن المعيار التجهيزي يعتمد على تعريف المدينة على أساس تنوع التجهيزات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية الموجودة في المدينة.

وقد بادرت الدولة الموريتانية -كما ذكر آنفا- إلى اعتماد هذين المعيارين منذ الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 1977م، حيث اعتبرت أن كل عاصمة ولاية مدينة؛ أما في الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2013م، فقد اعتبرت أن جميع عواصم المقاطعات مُدُنًا بغض النظر عن حجمها السكاني.

ويظهر المعيار التجهيزي من حين لآخر في بعض الوثائق والإحصاءات الرسمية من أجل عدم إقصاء بعض التجمعات السكانية التي قد تكون خارج التصنيف إذا لم يراغ فيها هذا المعيار والذي بموجبه يُعتبر التجمع السكاني تجمعا حضريا -إذا كان يقدم علاوة على الخدمات الإدارية الخدمات الاقتصادية والثقافية والصحية- إذا بلغ عدد سكانه 5000 نسمة، أو كان التجمع عاصمة لمقاطعة.

يمكن القول -دون شطط- إنه بالرغم من الصدى الكبير الذي أُعطي للمعيار الإحصائي في الدوائر الرسمية وأجهزة التخطيط المختلفة، فإن ذلك لم يمنعه من أن تُوجه إليه سهام النقد لصعوبة تطبيقه على معظم المدن الموريتانية؛ وهو ما يجعل المعيارين الإداري والتجهيزي من الناحية العلمية والعملية أكثر قابلية للتطبيق في موريتانيا؛ نظرا لأن المجال الموريتاني مترامي الأطراف، ومتفاوت الكثافة السكانية، والخصائص الإيكولوجية حاضرة بقوة ومؤثرة في توزيع السكان وأنشطتهم؛ علاوة على أن الوظيفة الإدارية لا يمكن فصلها عن غيرها من وظائف المدن التي تتطلب تجهيزات حضرية تميزها عن التجمعات الريفية.

وفي هذا السياق، فإن موريتانيا تصنّف ضمن البلدان ذات الكثافة السكانية الضعيفة (3/ن/كم)، ورغم ذلك فسكانها لا يتوزعون بشكل منظم عبر مجالها الجغرافي الشاسع؛ حيث يُظهر توزيعهم المجال تمايزا

بينما بين مدن ذات كثافة سكانية هامة، وأخرى تكاد تكون خالية من السكان، وترجع هذه الاختلافات الكبيرة إلى الظروف البيئية السائدة في بعض المدن، في حين أن ارتفاع الوزن الديمغرافي لبعض المدن (نواكشوط) يعود إلى وظيفتها التي تمنحها القدرة على جذب السكان أكثر من غيرها بفضل ما تقدمه من خدمات إدارية وصحية وتعليمية وما توفره من فرص عمل.

4.1.1 أي معيار وظيفي وسوسيو مهني لتعريف المدينة الموريتانية؟

تعكس المعطيات المتوفرة أهمية الأنشطة التجارية في التجمعات الحضرية؛ وهذا ما يوضحه العدد المرتفع نسبيا لمعظم المؤسسات والمحلات الخدمية، وتؤكد الأرقام المستقاة من الإحصاءات التواضع الكبير للخدمات الموجودة في المدن فمثلا في مدينة كرمسين نجد 146 محلا ومؤسسة خدمية مصنفة لدى الحكومة وفق المعيار الإداري؛ في حين أن تجمع "تگنت" يوجد فيه ما يربو على 443 محلا ومؤسسة خدمية، بالرغم من وصفه بأنه تجمع ريفي؛ وهو ما يجعلنا نضع الكثير من علامات التعجب حول ازدواجية المعايير بالنسبة للحكومة الموريتانية!

وتساعد معرفة الأوزان الوظيفية للتجمعات السكانية في تصنيفها إلى تجمع حضري وآخر ريفي؛ ومن خلال التركيبة القطاعية للنشطين في أغلب المدن الموريتانية حسب إحصاء 1988م نجد أنه يمكننا تقديم نبذة عن مكانة الأنشطة الرئيسية في المدن، وذلك رغم صعوبة التمييز بين وظيفة محددة لكل مدينة على حدة، غير أنه من خلال قرينة التخصص الاقتصادي يمكن إعطاء صورة عن المدن الموريتانية (عال، 1997).

تجدر الإشارة إلى أنه رغم حداثة إحصاء 2013، فإننا لم نتمكن من الحصول على معطيات تفصيلية فيما يتعلق بمستوى أعداد النشطين في التجمعات السكانية؛ لذلك لجأنا إلى إحصاء 1988 لإعطاء صورة تقريبية عن التخصص الوظيفي للمدينة الموريتانية، رغم قدم المعلومات المأخوذة من هذا الإحصاء، والتي يظهر من خلاله أن المرتبة الأولى لأعداد النشطين في التجارة تمثلها مدينة روصو ومدينة بوتلميت وواد الناگة؛ في حين أن أعداد النشطين في الزراعة حسب نفس الإحصاء (1988م) تتقدم المدن الترابية مثلا مدينة المذرذرة والركيز وكرمسين، وذلك بمعامل تخصص تجاري وصل إلى 0.01 في روصو و0.05 في بوتلميت و0.04 في واد الناگة؛ بينما كان بأعداد سالبة (تحت الصفر) في كل من كرمسين -0.17 و-0.05 في المذرذرة و-0.07 في الركيز.

تجدر الإشارة إلى أن مدينة الركيز يأتي فيها أعداد النشطين في التنمية الحيوانية في المرتبة الثانية بعد الزراعة، ثم يأتي النشاط الفلاحي بعد النشاط التجاري في كل من مدينة روصو وبوتلميت والمذرذرة.

وانطلاقا من هذا المعامل نجد أن المسار التطوري لأعداد النشطين في التجارة في المدن الترابية يُظهر تصدر مدينة روصو (50.40%) تصنيف هذه المدن حسب إحصاء 1988م، تأتي بعدها بوتلميت 29.94% ثم واد الناگة 2.35%؛ أما المدن التي يمكن وصفها بأنها زراعية فهي كرمسين التي بلغ فيها عدد النشطين في التجارة 26.99% من مجموع السكان النشطين في تلك المدن، والركيز التي وصلت فيها نسبة السكان النشطين 9.66%، ثم مدينة المذرذرة التي بلغت فيها نسبة السكان النشطين 8.90%.

ومن الملاحظ أنه لا توجد معايير محددة لدى الحكومات المتعاقبة لتعريف المدينة، كما لا يوجد حتى الساعة تعريف موحد للجغرافيين للتفريق بين المجالات الحضرية والريفية؛ نظرا لتعدد المعايير واختلافها.

ورغم أن تلك المجالات منتوج بشري يمثل تقاطعا للتطورات الداخلية مع المؤثرات الخارجية؛ مما يجعلها مجالات تشهد ديناميكية مستمرة، وتطبعها تحولات عميقة سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمجالي.

وعموما، فإنه من الصعوبة بمكان وجود تعريف جامع مانع ومختصر للمدينة الموريتانية عامة، رغم أن التعريف التقليدي للمدينة قد تجاوزته الأحداث؛ نظرا لسرعة تأثير النمو الحضري سواء من الناحية الكمية والكيفية في جل بلدان العالم.

5.1.1 أي مورفولوجيا تطبع المدينة الموريتانية؟

يعكس التباين المورفولوجي بشكل واضح مدى الاختلاف بين المدينة القديمة والحديثة في المجال الموريتاني، الذي يختلف فيه التركيب المورفولوجي للمدن تبعا لاختلاف الأقاليم الجغرافية؛ حيث أن مدن ضفة نهر السينغال مختلفة عن المدن الواقعة في الإقليم الساحلي أو مدن الواحات التي تقع خارج نطاق الإقليم الساحلي؛ وذلك من حيث مخططات تلك المدن وأشكال توسعها المجالي.

فإذا أمعنا النظر في مخططات المدينة الموريتانية نجد أنها تنقسم إلى قسمين: مدن نمت نموا طبيعيا دون أن يُوضع لها أي مخطط عمراني، في حين أن بقية المدن الأخرى وُضعت لها مخططات عمرانية عند إنشائها مثل: مدينة نواكشوط، ومدينة نواذيبو، ومدينة ازويرات، ومدينة أگجوجت؛ مع أن هذه المدن لم تسلم من ظهور الأحياء العشوائية التي أفسدت المخططات، وأصبحت هذه الأحياء تطرح تحديات كبيرة للدولة الموريتانية.

وتمتاز المدن الموريتانية العتيقة بتموضع مبانيها السكنية حول الأسواق والمساجد، وتتحول فيها الشوارع والأزقة الضيقة المؤدية إلى المراكز أحيانا إلى طرق مسدودة، أما مواد البناء المستخدمة فيها فتتمثل أساسا في الطين والحجارة.

تتسم المدن الموريتانية الحديثة ببنائها وفق مخططات عديدة مثل: المخطط الشطرنجي أو المتعامد الذي تظهر فيه المباني على شكل مستطيلات أو مربعات تتقاطع فيها الطرق الرئيسية مع الطرق الفرعية.

تجدر الإشارة إلى أنه في بعض المدن النهرية مثل: مدينة روصو وكيهيدي توجد قنوات على جوانب الشوارع الرئيسية من أجل تصريف مياه الأمطار صوب النهر.

تغيب المخططات والتصاميم الحضرية في معظم المدن الموريتانية، ويعكس غياب التخطيط الفوضوي: طبيعة الشوارع وأشكال المباني الموكلة إلى الأفراد دون أدنى رقابة والمساكن الهزيلة في بعض الأحيان؛ التي تقتصر إلى أبسط مقومات الحياة.

يعتبر المشهد الحضري في جل المدن الموريتانية مشوّها، خاصة في ظل ضعف الديناميكية المجالية والفوضوية الحضرية التي ترسخها الحياة البدوية اليومية التي يمارسها السكان داخل المجال الحضري؛ ذلك أن هؤلاء السكان نقلوا العادات والتقاليد التي كانوا يعيشونها في المجال الريفي إلى المجال الحضري الذي أصبح مَرِيَقًا.

وقد اعتمدت بعض المدن الحديثة (ازويرات، ونواذيبو، وأگجوجت) في نشأتها على الأنشطة الصناعية والاستخراج المنجمي، في حين أن معظم المدن الموريتانية الأخرى تعاني من اختلالات مجالية عميقة.

وتتسم جل المدن الموريتانية بأن المباني غالبا لا يزيد ارتفاعها على طابقين، مع أن الدور ذات الطابق الوحيد هي السمة البارزة في معظم المدن الموريتانية.

تختلف مواد البناء المستخدمة في المدن الموريتانية، ففي منطقة الضفة مثلا نجد أن الطوب في بعض القطاعات القديمة من مدينة روصو مبنية أصلا من الطين؛ ويصنع الطوب في المدن القديمة من الأحجار، وذلك باستخدام مادة الإسمنت الضرورية في البناء، تضاف إلى المباني الثابتة في هذه المدن جميعا نمط آخر من المباني قوامه الأكواخ بأنواعها المختلفة والأكشاك الخشبية والخيام في بعض الأحياء؛ وقد كان هذا النمط من المساكن قليلا جدا ومحصورا في بعض المدن الموريتانية، علاوة على بعض الأعرشة والأكواخ التي تستخدم في بعض الأنشطة التجارية والحرفية.

وقد شهدت المدن الموريتانية تحولات عميقة في المجال المستخدم في البناء، إلا أن بعضها ما زالت تتعايش فيها مختلف المواد وأنماط السكن؛ نظرا لغياب تصاميم معمارية ومخططات هندسية في أغلبية المدن الموريتانية، التي ما زالت الدولة عاجزة عن إعداد مخططات عمرانية لها.

وتعكس الوضعية العامة للسكن في موريتانيا سيادة المباني السكنية شبه العصرية؛ حيث بلغت نسبة المساكن شبه العصرية في المدن الترابية على سبيل المثال لا الحصر 89.16%، في حين بلغت نسبة المباني المتوسطة 10.76%.

وتمتلك أغلبية الأسر الموريتانية وحدات سكنية تمثل الدور العادية منها نسبة تصل إلى 55.3%، يأتي بعدها نمط سكني من نوع العريش والكوخ والهنغار بنسبة بلغت 38.7%.

ومن خلال الوضعية العامة للسكن في جل المدن الموريتانية نجد أن نسبة أنماط السكن في ولاية الترابية مثلا حسب المقاطعات تصل إلى 55.3% من السكان الذين يقطنون مساكن تقليدية أو عادية، في حين أن نسبة المساكن العصرية بلغت في نفس الولاية 0.16% في مدن المجال الترابي، أما السكن شبه العصري فيمثل نسبة 89.16%، ثم إن النسبة المتبقية مخصصة للمساكن المؤقتة البسيطة (الموريتانية، 2013).

ولا ريب، أن هذه النسبة تهم وبشكل كبير المساكن في الريف؛ ذلك أن المدن الموريتانية لها ما يميزها عن غيرها من المدن شأنها في ذلك شأن معظم المدن الصحراوية التي تتمازج فيها الصبغة الحضرية بالصبغة الريفية -كما ذكر أنفا-؛ وهذا ما جعل بعض الدارسين يصف المدينة الموريتانية بالمدينة البادية؛ ذلك أن قوة الطرد التي عرفها المجال الريفي والتي دفعت السكان الريفيين إلى هجر الأرياف والهجرة صوب المدينة في الوقت الذي لم تُهيأ فيه لاستقبال هذه الأفواج التي تدفقت إليها؛ وهذا ما أدى إلى أن السكان ولجوا الحياة المدنية دون الاندماج في الحياة الحضرية وما تتطلبه من تخلي عن المسلكيات الريفية التي يبدو أن سكان البادية ما زالوا يتشبثون بها داخل مجالهم الحضري.

أما من حيث مواد البناء فيحتل الإسمنت نسبة كبيرة في بناء جدران المساكن في أغلبية المدن الموريتانية، حيث تصل نسبته في المدن الترابية مثلا 54.4% وفي الأرياف 54.3%، ثم يأتي الطين بنسبة 35.5%، في حين تظل أغلب سُقُوف المساكن مغطاة بسبائك القصدير (الزنك) بنسبة وصلت إلى 71.3%.

إجمالا، فإن معظم المدن الموريتانية تغطي عليها المورفولوجيا الريفية سواء من حيث الأشكال وأنماط المباني وطبيعة الأنشطة؛ وهو ما يعكس ارتباط السكان الكبير بنشاط الزراعة وتربية الماشية في بعض المدن الموريتانية (أشباه القرى) التي يعتمد عليها بعض السكان في حياتهم الاقتصادية مثل: مدينة روصو والركيز في الجنوب الموريتاني.

خاتمة

أكدت الدراسة صحة الفرضيات التي انطلقت منها، كما يتضح من خلال النتائج التالية: النتيجة الأولى: اتضح من خلال تحليل المعطيات والوثائق أن المدينة الموريتانية ليست مجرد رقم إحصائي، بل هي ظاهرة مركبة تداخلت فيها عوامل طبيعية (كالجفاف) مع معايير إدارية، مما أنتج واقعاً عمرانياً يتسم بالفوضوية المورفولوجية والتبعية الثقافية للريف.

النتيجة الثانية: بينت الدراسة أن هنالك عدم ثبات المعايير الرسمية المعتمدة من قبل السلطات، والتي تتأرجح بين المعيار الإحصائي (عدد السكان) والمعيار الإداري (عواصم الولايات والمقاطعات)، مما أدى لظهور مراكز حضرية "إدارية" تفتقر للوظائف والخدمات الحضرية الفعلية.

النتيجة الثالثة: كشفت الدراسة أن المدن في موريتانيا تعاني من ظاهرة "ترييف" مستمر، حيث انتقل السكان من الأرياف إلى المجالات الحضرية دون التحلي عن مسلكياتهم الريفية وعاداتهم البدوية، مما أنتج مجالاً هجيناً تسيطر فيه العفوية وتغيب عنه "المدنية" بمعناها الثقافي والاجتماعي.

النتيجة الرابعة: أسهم غياب المخططات العمرانية الصارمة وهيمنة السكن العشوائي والشبه عصري في أغلب المدن في جعل المشهد الحضري الموريتاني يعاني من اختلالات هيكلية ومورفولوجية عميقة تتطلب إعادة نظر شاملة في كيفية إدارة وتخطيط المجال.

وهكذا، بعد تشخيصنا للتحديات التي تعاني منها المدن في موريتانيا، نقترح الحلول الإجرائية العملية التالية من أجل النهوض بالواقع الحضري الموريتاني:

- ✓ ضرورة اعتماد معايير تجمع بين الجوانب الإحصائية والوظيفية والتجهيزية لتعريف المدينة، لضمان تصنيف المراكز الحضرية بناءً على قدرتها الحقيقية على تقديم الخدمات وليس فقط على صفتها الإدارية.
- ✓ الإسراع في إعداد مخططات هندسية وتصاميم حضرية لكل المدن الموريتانية للحد من التوسع الفوضوي، والقضاء على الأحياء العشوائية التي تشوه المظهر العام للمدينة.
- ✓ دعم التخصص الوظيفي للمدن (مثل الوظيفة التجارية في روصو وبوتلميت) وتزويدها بالتجهيزات الضرورية (صحة، تعليم، ترفيه) لتمييزها فعلياً عن التجمعات الريفية.
- ✓ إطلاق استراتيجيات تهدف لدمج المهاجرين الريفيين في الحياة الحضرية وتغيير الأنماط السلوكية البدائية داخل المدن، لتقليص فجوة "ترييف المدن".
- ✓ تطوير البنية التحتية وتصريف المياه: خاصة في المدن النهرية والساحلية، عبر إنشاء قنوات عصرية لتصريف مياه الأمطار وتحسين جودة الطرق والإنارة العمومية كجزء من المشهد الحضري الضروري.
- ✓ إعادة الاعتبار لنمط البناء بالحجارة والطين في المدن التاريخية مع دمجها في سياق عصري يوفر الراحة للسكان ويحافظ على الهوية الصحراوية للمدينة.

المصادر والمراجع

- أحمد علي، إسماعيل، 1985، دراسات في جغرافية المدن، ط 3، درا الثقافة للنشر والتوزيع، مصر.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، 2013.
- الجديد، محمد، 1996، مسائل في الجغرافيا الحضرية، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس.
- السالم، حماد الله، 2007، تاريخ موريتانيا: العناصر الأساسية، دار الزمن، سلسلة قضايا تاريخية، العدد 9.
- الهلال، أحمد مولود أبده، 2014، مدن موريتانيا العتيقة: قصور ولات ووادان وشنقيط، الرباط.
- جورج، بيبير، 2002، معجم المصطلحات الجغرافية (ترجمة الدكتور أحمد الطفيلي)، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- شكري، محمد سلام، 2005، المدينة والتمدين والتحضر والمجال الحضري والتعمير، مجلة فكر ونقد، العدد: 105، إبريل.
- عبد المجيد، يوسف، وآخرون، 1978، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، القاهرة.
- عطوي، عبد الله، 2002، جغرافية المدن، ج 1، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عالي، عبدوتي، 1997، التخطيط الإقليمي في موريتانيا؛ دراسة في البعد المكاني للتنمية، مذكرة ماجستير في الجغرافيا، قسم الدراسات والبحوث الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
- لبيب، علي، وآخرون، 2004، قاموس الجغرافيا، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- Ministère de la planification et du développement industriel، Direction de la Statistique, 1973
- Bousquet Chritian, 1986, Les nouveaux citadins de Beni Isguen, M'ZAP- Algerie: (dans le petites villes moyennes dans le monde arabe.
- Paul Roberet, 1967, Le petit robert, dictionnaire de la langue française, première édition.
- Guby Burgel, 1993, La ville aujourd'hui, édition hachette.
- Amor Belhedi , 1998 ,Repère pour l'analyse de l'espace, Cahiers dy CERES, Tunis .

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.